

# الدرس.. وتطاول الأقرام!

## من المسؤول!

عبدالكريم صلاح

لا ندري ما الذي قدمته لنا هذه الثورة بل هذه الفوضى الذي اجتاحت اليمن من شرقه إلى غربه ومن شماله إلى جنوبه وعلى فرضية أنه كان يوجد فساد فالفساد الذي نجم عن هذه الثورة فساد أكبر بكثير زرع الأمن والاستقرار وهو فاق كل أنواع الفساد فلا تنمية ولا استثمار ولا نوع من أي أنواع الحياة المدنية يمكن ممارسته في ظل الإرهاب التي تمارسه عناصر اللقاة المشترك... وها نحن نسلم عن استمرار الاعتداءات وبما حدث ليلة ٢٠١١/١٢/٦ في الحصة ومنطقة صوفان بما في ذلك الاعتداء على مجلس الشورى .

إن هذه الجرائم تقف وراءها عناصر المشترك والتي كانت أولا وأخيرا سبب الفساد الماضي كله لأن معظم هؤلاء المنشقين كانوا يدبرون إدارات الدولة وفي عصرهم ظهرت أنواع الرذيلة وتفشى الفساد المالي والإداري وكل ذلك خطة إستراتيجية - حوتية - حراكية من أجل نشر الفساد أولا ومن ثم المطالبة بالإصلاح، كل ذلك كان يحدث على مرأى ومسمع من الجميع ولكن تظل القيادة السياسية هي التي في الصورة ويحملونها مسؤولية الفساد وفي نفس الوقت كانوا يعرضون لتخريب الشباب والعامه من أجل أن تعم الفوضى والتي نراها حاليا حتى يؤسسوا لهم قاعدة شعبية يصعدون من خلالها إلى كرسى السلطة.

الآن وكما يرى الجميع أن لا شيء جديد قد حدث والحاصل هو تخريب وتدمير لكل شيء جميل تم إنجازه في عهد فخامة رئيس الجمهورية على عبدالله صالح - حفظه الله - ونشر كل مظاهر الفساد والذي أوقف عجلة التنمية وشل مظاهر الحياة المدنية.. فما نحن نرى انقطاع الكهرباء وانقطاع المياه وارتفاعا حادا بأسعار السلع الأساسية وأزمة الوقود وقطع الطرقات وتدهور التعليم وعمت الفوضى البلاد والعباد فمن أتى المسؤول عن ذلك؟؟ ليس عناصر اللقاة المشترك والمسؤولين والذين يريدون أن يحملوا جرائمهم الغير ويلمعوا صورهم بتبشيره صور الآخرين؟؟ لقد كان الشعب يعيش في حالة رخاء واستقرار وتقدم وازدهار وكان عليهم أن يصلحوا فساد أنفسهم قبل أن يطالبوا غيرهم بالإصلاح. إن عناصر المشترك المتورطة بأعمال مجرمة سواء ارتكبوها قبل الفوضى والتي سموها ثورة أو أثناء الفوضى يجب أن يحالوا للعدالة ليقول القضاء كلمته فيهم، وليعلموا أن كرسى السلطة لن يصل إليه إلا من كان يستحقه وتبصيرت الشعب وليس من الأبياء على هذا الشعب بل إن وجودهم في الساحة خروج على تعاليم الدين الإسلامي الذي لا يبيح الخروج على الحاكم ويحرم قطع الطرق.

الآن ندهم يتحدون عن الإصلاحات ونحن نعلم إذا تحققت فإن ذلك سيكون بفضل دعم جيراننا من دول الخليج والدول الخارجية المانحة والذين تعهدوا بذلك فلا يجولوا هذا الدعم دعاية لهم بأنهم السبب في الإصلاحات المرتقبة لأن هذا الدعم يرجع فضله أولا وأخيرا لسياسة فخامة الرئيس علي عبدالله صالح مع الأشقاء والأصدقاء فله الشكر والتقدير من أبناء الشعب الذين اختاروه وأحبوه ومازال ولؤهم له.. ولايسعنا في الأخير إلا أن نحبي كل يمني حر شريف متمسك بمبادئه كالجبل الصامد لا تهزه ريح.

والسياسي الوطني لفخامته للمرحلة الراهنة والقادمة هو الدور الرئيسي والمحوري لعلاقة فخامته المتجذرة في ظل مكونات وتفصيل الواقع الوطني والمجتمعي ولمكانة فخامته الوطنية الكبيرة وورصيده الغزير فيه. لذلك عندما نتحدث عن المؤسسة الوطنية الكبرى المتمثلة بالقوات المسلحة والأمن وخاصة قوات الحرس الجمهوري والقوات الخاصة فإننا نتحدث عن قوة وطن حقيقية تؤدي دورها وواجبها الوطني بوعي كامل ومسؤولية وطنية عالية ينظر من خلالها وضع الاعتبار لكل مصالح الوطن وعلاقاته الإقليمية والدولية.

ولعله أمام الحملة المسعورة ضد قوات الحرس الجمهوري وقائدها المحنك، والمستودة من وسائل إعلامية مغرضة لها أجندة خاصة قد يبدو الأمر صعباً لأي كاتب أن يكتب ويتحدث عن هذا القائد الشاب وخاصة بعد قرار فخامة الأخ رئيس الجمهورية بنقل السلطة وجهوده الوطنية الصادقة والمخلصة لحل الأزمة، وقد فهم البعض أن هذا الأمر سيؤدي إلى ما يتمنون أن يتحقق من إزاحة لبعض الرموز والقيادات الوطنية في القوات المسلحة والأمن ومنها العميد الركن أحمد علي عبدالله صالح قائد الحرس الجمهوري - قائد القوات الخاصة، وانني هنا بعيداً عن أية مصلحة أو علاقة خاصة فقد سخرت قلبي منذ (١٥) عاماً من خلال كتابات غزيرة عن التغيير وفضح خارطة قوى الفساد والمصالح والنفوذ والعصبية والتطرف ومخططاتها، وإذ أشعر بالارتياح لما أراه في الواقع الوطني والمجتمعي من دلائل وبراهين ساطعة على قرب انتهاء ما تبقى من قابلية لهذه القوى فإنني في الوقت ذاته ومن خلال فهمي وعلاقتي بهذا الواقع وتقييمي المتواضع له أرى أن المؤسسة الوطنية الكبرى ستظل قوية وموحدة وتؤدي دورها وواجبها الوطني في المرحلة الراهنة والمراحل القادمة بغض النظر عن بقاء بعض رموزها أو قياداتها فيها.وستندم تلك القوى كثيراً باستمرارها في حماقاتها بالإساءة والنيل من القوات المسلحة والأمن وخاصة قوات الحرس الجمهوري والقوات الخاصة والأمن المركزي.

فهمما ترخص المخرصون وأساء المسيئون لن يغيروا ولا يقيد أنملة من الحقائق الراسخة والثابتة في تطورات وأحداث ومقترحات أن هذا القائد الوطني الشاب هو سيبقى منجزا للوطن الذي لن يستغني عن دوره الوطني الكبير المرتقب خلال المرحلة القادمة والمستقبل الوطني.

يسمو ولا يلتفت لمثل هذه الإساءات المقززة بل وسعت من دائرة شعبيته واحترام وتقدير أبناء الوطن له، فهذا القائد الوطني الشاب ولا يزال منذ بداية حياته العملية يعمل بصمت ويعيدنا عن الأضواء وتحكي عنه إنجازاته وورصيده الوطني، ومن لطف القدر على اليمن وأبنائه أن هذا القائد الوطني الشاب المحنك تفجرت الأزمة وهو قائداً للحرس الجمهوري والقوات الخاصة وقد مثل قرار تعيينه في هذا الموقع مطلع هذه الألفية بداية الانطلاقة لتحقيق التغيير المنشود وفق مشروع وطني واضح الأهداف لكل مرحلة، فنجح هذا القائد في بناء قوة حقيقية للوطن هي قوة تغيير ومسخره لحماية وصون المكتسبات والمنجزات وخيارات الشعب، فكانت هذه القوة التي اجبجت مخططات المعادية للتغيير ومسيرة التغيير والانقلابية المعادية للتغيير ومسيرة الثورة والتنمية والوحدة والحرية والديمقراطية والتطور والتقدم وهي قوى ظلت منقسمة ومسيطره من خلال مواقفها ونفوذها على الدولة والمجتمع منذ عقود حتى ما قبل تفجر الأزمة بفترة زمنية محدودة، لأنها قوى قام تحالفها على النقاء ركائز تضررت منها مصلحة الشعب على مدار تلك الفترة وكان وحده فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية يدرك ويعي الأهداف التدميرية لهذه القوى فعمل فخامته بحكمة وحكمة ووفق رؤية وطنية ناضجة واستراتيجية لتخليص الشعب من قبضة وسيطرة هذه القوى والتي اليوم في رفعاها الشعار الزائف لما يسمى بالثورة وترويجها لخطابها السياسي والاعلامي التحليلي

تحاول من خلال هذا الخطاب المفصوح تحميل فخامة الأخ الرئيس وزر ما مارسه هذه القوى من فساد وما فجرته من أزمات ومشكلات وصراعات وتعتقد هذه القوى بفهمها الخاطئ وسطحية وعيها أن فخامة الأخ الرئيس بتوقيعه على المبادرة الخليجية نحو التسوية السياسية بهدف نقل السلطة سيعقد لها مآربها في تحقيق مشروعها الانقلابي في أية لحظة لأن مخطط هذه القوى مكشوف ومفصوح ومصيره دوماً الفشل لأن المشروع الوطني الحضاري الجديد لليمن الذي قاده فخامة الأخ الرئيس لم يكشف عن كل أهدافه بل يكشف منها ما تتطلبه ظروف ومتطلبات المرحلة، لذلك سيبقى الدور المرجعي

وقيادات المؤسسة العسكرية والإمنية ومحاوله الاستنفاص من دورها وعدم اعتراف هذه القوى بهذا الدور المحوري والأساسي في الدفاع وصون المصلحة الوطنية ومنجزات ومكتسبات الوطن، ولن نقف كثيراً عند تفاصيل هذه الإساءة والممارسة الهستيرية والجنونية لهذه القوى وكتابات بعض الصحفيين المحسوبين عليها وما تبثه بعض وسائل إعلامها، ولكننا سنركز على حملة العداوة والحقد من قبل هذه القوى ضد مؤسسة قوات الحرس الجمهوري التي تمثل نخبة القوات المسلحة من حيث القدرات والتأهيل والتدريب والمهنية والعقيدة الوطنية القتالية والانضباط والحرفية والوعي بالدور والواجب الوطني، وهذه القوات التي تؤدي مهامها الوطنية على أكمل وجه لخدمة الوطن لم يتحرك منها أي جندي من وحدته أو معسكره خلال الأزمة أو تدخل في مواجهات مع المليشيات المنشقة والمتمرده والخارجة على النظام والقانون بل تعرضت بعض معسكرات قوات الحرس الجمهوري لاستفزازات واعتداءات وتعاملت معها بحكمة ومسؤولية وطنية عالية، ويعود سبب هذه الاستفزازات والاعتداءات إلى أن قوات الحرس الجمهوري ضمن دورها وأدائها وواجبها الوطني في إطار القوات المسلحة والأمن والمشهد الوطني بشكل عام قد مثلت القوة المحورية أو الكيان الأكبر والمؤثر للقوة الوطنية التي دافعت وانتصرت لمصلحة الوطن والشعب وفق رؤية استراتيجية وطنية وهذا ما تجلى في شواهد ومعطيات خارطة الصراعية خلال الأزمة السياسية والمشهد

الوطني على مدارها في ظل جوانبه ومعطياته وتفاعلاته وتجلياته، كما أسهم وأثر دور قوات الحرس الجمهوري وبقية الوحدات والقوات في الجيش والأمن المؤيدة للشرعية الدستورية في تثبيت معطيات وإبراز حقائق جديدة في واقع الدولة والمجتمع استنادا إلى تأثير فاعلية هذا الدور لقوات الحرس الجمهوري الذي صب في الانتصار لخيارات الشعب والمصلحة الوطنية، ونتيجة ذلك كثفت القوى الانقلابية والمتمرده من الترويج للإساءة والتعرض العدائي لقيادات ورموز هذه المؤسسة العسكرية وفي مقدمتهم العميد الركن أحمد علي عبدالله صالح قائد الحرس الجمهوري والقوات الخاصة الذي ظل

وفي إطار هذا الفرز برزت بوضوح خارطة الصراعية على السلطة، ونج عنها استخدام خطاب سياسي وإعلامي وتحريضي من قبل القوى المنشقة والمتمرده والخارجة على الشرعية الدستورية والنظام والقانون تضمن مفردات وعبارات عدائية للدولة والمؤسسة العسكرية والأمنية التي بتماسكها ووعيها بدورها وواجبها الوطني أحبطت كل المشاريع الانقلابية على الشرعية الدستورية والنظام الوطني وكل المؤامرات والمخططات العدائية ضد الدولة والوطن، وتواصل الترويج لتلك المفردات والعبارات المعبرة عن حالة هستيريا من قبل مستخدميها وعدم تسليمهم واعترافهم بحقائق الواقع القائمة والجديدة وتجاوزهم لمعطياته وتفاعلاته على كافة المناحي فتحدثوا عما اسموه بقايا النظام والنظام العائلي، والحرس والأمن العائلي واستمروا حتى هذه اللحظة بعد التوقيع على المبادرة الخليجية وأليتها التنفيذية المزمعة وبدء تنفيذها في الإساءة للرموز والقيادات الوطنية المهنية والمحترمة في القوات المسلحة والأمن وهو ما يعبر ويؤكد في أن واحد أن القوى التي تقف وراء هذه الإساءات والتخريص والتعبئة المغلوطة هي قوى ثأرية وانتقامية وحاقدة على الوطن وتلك الرموز والقيادات التي انتصرت لإرادة الشعب ومصصلحة الوطن بتصديةها الصارم للمشاريع الانقلابية التدميرية، فعجزت تلك القوى أن تقدم خطابا سياسيا وإعلاميا وأداء عمليا يتنسق ويتناغم مع معطيات وحقائق الواقع لأنها قوى معروفة لدى الشعب منذ عقود عادت مصلحته ومثلت المواقف المزممة المتراكمة امام التغيير ومسيرة الثورة اليمنية (سبتمبر واكتوبر) باستمرار فأرادت الهروب ورفع شعار زائف باسم الثورة، فتعرت أكثر أمام الشعب الذي وقف الغالبية العظمى من أبنائه بوعيهم وإراداتهم الواحدة داعمين ومساندين وملفتين حول القوات المسلحة والأمن التي شكلت بأدائها ودورها خلال فترة الأزمة السياسية صمام أمان لتماسك الدولة والنظام وانتج هذا الدور معطيات جديدة ترسخت كحقائق جديدة أيضاً في الواقع، وسقطت كل الرهانات الخاسرة لإضعاف وتفكيك القوات المسلحة والأمن واتضح للقوى المنشقة والمتمرده والانقلابية والخارجة على النظام والقانون أن هذه المؤسسة هي قوة تغيير حقيقي منتصرة للشعب بعد أن أستمرت هذه القوى الانقلابية المتخلفة والعصبوية والمتطرفة ولزالت إلى هذه اللحظة تتعمد الإساءة لرموز

## الأزمة والبحث عن حلول لأزمات المستقبل

أحزاب اللقاة المشترك فإنها ظلت على شعاراتها السابقة فهي تريد فقط تعديل النظام الرئاسي إلى النظام البرلماني واعتماد النسبية في النظام الانتخابي ولم تقدم أي نظرة لحل مشكلة الجنوب والحوثيين النقط من دول الخليج عبر السلطة والثروة» والتي كانت تتهم النظام بأنه تفرد بإدارة الثروة والسلطة، بينما رفع شباب الميادين والساحات رحيل النظام ومحامكة رموزه أبان الثورة، فهم لم يطرخوا أولاً أي برنامج أو تصور لحل مشكلة اليمن عامة والخروج بها من مستنقع المستقبلات الحالية والمستقبلية ثانياً..

اقتصرت المطالبة بالمحاسبة على عهد الثورة ويقول الشعب نحن نريد كل من ساهم في إراقة الدم اليمني ونهب ثروات الشعب ابتداء من عام ١٩٩٠م وخاصة قادة من الإصلاح والقيادات العسكرية والقبلية.. والمشكلة التي ستواجه اليمن هي ان الأحزاب المعارضة والساحات لا تملك مشروعاً لحل مشاكل اليمن التي ألزمت المبادرة الخليجية الأطراف اليمنية بالبحث عن حلول وهي: وضع دستور جديد، نظام انتخابي متطور، حل قضية الجنوب حلاً عادلاً، حل قضية صعدة، إنهاء التمرد والانقسام في المؤسسات العسكرية والأمنية، تطوير الاقتصاد والاتجاه إلى التنمية.. فكل هذه النقاط هي بوادر أزمة ومرشحة للانفجار العنيف إذا لم تشرع الأحزاب في وضع حلول وتصورات تتوافق مع المرحلة وتستجيب لمطالب الشعب وتعترف بالاختلاف الثقافي والتمايز الاجتماعي، وأهم هذه النقاط المسكوت عنها في الفكر النخب والأحزاب والقيادات اليمنية «المركزية الشديدة» التي أنتجت كل الاختلالات وأضعفت الهوية الوطنية وشرعت للفساد والفوضى مما يمكن تلخيصه في «المشاركة في الثورة والسلطة»، وما قدم من حلول مثل الحكم المحلي أو الحكم المحلي واسع الصلاحيات لم تجد شيئاً، فهذه النقطة إذا لم تحل في إطار عام وفي إطار دولة مركزية بأقاليم قائمة على أساس اقتصادي وجغرافي واجتماعي فإن اليمن ستظل بؤرة لتوليد الصراع وظهور العديد من النزعات الانفصالية وستحني المشاريع القديمة الجديدة التي تتلقى رعاية ودعمًا من أطراف إقليمية ودولية.

\* رئيس تحرير موقع الخيل نت الإلكتروني

الأمريكي والجغرافية الأمريكية التي تنظر للأشياء بكليّة وبنظرة عمومية، وهذا المشروع يريد اليمن دولة موحدة ذات حكومة قوية للموقع الاستراتيجي المهم لها ولتكون منطقة بديلة لإمدادات النفط من دول الخليج عبر البحر العربي إلى المحيطات المفتوحة للهروب من سيطرة إيران على منافذ النفط عبر مضيق هرمز.

الناظر للأزمة اليمنية أنها طرحت وأحيت جميع المشاريع اليمنية السياسية والاجتماعية والمناطقية والفضائية، فما أكثر المجالس والهيئات والجهات التي أخرجتها الأزمة للظهور وهي ذات مشاريع متناقضة متصارعة تعبر عن أطراف وأهداف داخلية وخارجية، ولهذا أي حل للأزمة اليمنية وإعادة رسم شكل الدولة الجديد لا بد ان يكون شاملاً ويقضي على كل أشكال الصراع والانقسامات ويرضي جميع الأطراف في إطار فكرة الدولة المدنية القوية وحقوقي المواطنة السوية، فمبادرة الأشقاء في الخليج في صورها المتعددة كانت تهدف في نسختها الأولى إلى خروج الرئيس من السلطة وترحيل المشاكل إلى الأمام، وحتى المبادرة الخليجية الأخيرة مع أليتها التنفيذية فإنها عمدت إلى حل مشكلة قائمة وتفتيتها ثم أوصت بالنظر في المشاكل الأخرى وحلها.

وإذا عدنا إلى الساحة اليمنية ودققنا في المشاريع التي طرحت وقدمت من قبل الأطراف الداخلية لحل الأزمة، فإننا نجد أمامنا مشاريع متناقضة ومتصارعة وأحياناً لا نجد سوى شعارات وخطابات عامة تريد فقط الكفز إلى السلطة، وفي رأي من أفضل المشاريع التي قدمت، مبادرة الأخ الرئيس في ملعب الثورة بداية العام الجاري التي دعت إلى انتخابات مبكرة وتغيير الدستور والنظام الانتخابي وإنشاء أقاليم على أساس اقتصادي وجغرافي، وقد وافقت مبادرة الخليج معظم هذه النقاط وخاصة الانتخابات الرئاسية وتغيير الدستور وقانون الانتخاب..

أما الطرف الثاني في الأزمة الممثل في



السذّي قضت عليه الهيمنة الأمريكية بالسيطرة على منطقة الخليج العربي والدفع بالنفوذ الإيراني إلى أقصى حدوده ليقصر حدود الإمبراطورية البريطانية على قاعدة عسكرية في عمان، فهذا المشروع يريد استعادة دوره ونفوذه في اليمن من خلال تقسيم اليمن والسعي لاستعادة

يشهد انقساماً شديداً وتبايناً في وجهات النظر في المؤسسات الصانعة للسياسة الدولية داخل أمريكا وخارجها، فوزارة الخارجية الأمريكية من أشد المتحمسين لهذا المشروع وداعميه، بينما المؤسسات العسكرية والاستخباراتية مثل البنتاغون التي تشرف على منطلق الشرق الأوسط ترفض هذا المشروع وتشكك في جدواه ونتائجه، وقد شهدنا هذا التباين بين وزارة الخارجية والمؤسسة العسكرية في شأن اليمن وقد تباينت وتصريحات بشكل كبير بين الخارجية الأمريكية ووزارة الدفاع الأمريكية بخصوص التعامل مع الأزمة اليمنية.. فخلاصة الموضوع، يوجد مشروعان كبيران قديمان في النظرة لمنطقة الجزيرة العربية واليمن، فالمشروع البريطاني يريد تقسيم المنطقة وتشكيل نقطة تسمى خط عدن-عمان، أي تريد استعادة المشروع البريطاني

ضعفت حماسة الكتّاب والنقاد والمقومين للأزمة، واتجهت الكتابات والتحليلات لمواجهة الأحداث اليومية والقضايا الجزئية، وهذا يؤكد تأثر العقل اليمني والعربي برحى اللحظة وعدم اعتماده على الفراءات والتحليلات المستقبلية التي تستبق الأزما وتكشف عنها والبحث لتفكيكها ومن ثم إيجاد حلول واقعية لها.. ما مر به اليمن من أزمة كانت هزة قوية وعنيفة قوضت كثيراً من المفاهيم والاعتقادات، ولا يمكن لهذه الترسبات السياسية والاجتماعية والفكرية والثقافية ان تذوب وتزول بمجرد اتفاق ومبادرة دول الخليج التي هيأت لخروج اليمن من أزمة حالية لتواجه اليمن ربما أزمات اشد ظلاما ووقعا إذا لم يتداع الجميع على البحث عن حلول جذرية تعيد رسم شكل الدولة وفق تشخيص دقيق وواقعي وصادق للأزمات اليمنية.

### فائز سالم بن عمرو \*

أمريكا لا تعرف بطبيعة المنطقة ولا تركيبها السكانية والاجتماعية والثقافية.. وبحربها الفاشلة على العراق وأفغانستان سلمت أمريكا المنطقة للنفوذ والوصاية الإيرانية، وهذا يتوجب تصحيح المعادلة والبحث عن طرق أخرى ووسائل مغايرة في التعامل مع المنطقة، وبرز ما يسمى بالربيع العربي وإن كان هذا الاتجاه يشهد انقساماً شديداً وتبايناً في وجهات النظر في المؤسسات الصانعة للسياسة الدولية داخل أمريكا وخارجها، فوزارة الخارجية الأمريكية من أشد المتحمسين لهذا المشروع وداعميه، بينما المؤسسات العسكرية والاستخباراتية مثل البنتاغون التي تشرف على منطلق الشرق الأوسط ترفض هذا المشروع وتشكك في جدواه ونتائجه، وقد شهدنا هذا التباين بين وزارة الخارجية والمؤسسة العسكرية في شأن اليمن وقد تباينت وتصريحات بشكل كبير بين الخارجية الأمريكية ووزارة الدفاع الأمريكية بخصوص التعامل مع الأزمة اليمنية.. فخلاصة الموضوع، يوجد مشروعان كبيران قديمان في النظرة لمنطقة الجزيرة العربية واليمن، فالمشروع البريطاني يريد تقسيم المنطقة وتشكيل نقطة تسمى خط عدن-عمان، أي تريد استعادة المشروع البريطاني

أثبتت الأزمة اليمنية ضعف الداخل وعدم توافقه وعدم قدرته على إيجاد حلول، ونظرية التوافق السائدة في الفترة السابقة انتهت وسجلت وفاتها للأبد، فطريقة الحكم بالتوافق - وهي طريقة بدائية أشبه بطريقة الحكم القبلي - هي من وقعت اليمن في هذه الأزمة وعمدت على ترحيل الأزمات واشتدادها إلى ان انفجرت بهذا الشكل العنيف وغير المتوقع.. وليستطيع الباحث تحليل أزمات اليمن والوقوف على المعوقات التي تمنع بروزها كدولة مدنية حديثة قادرة على استيعاب المتغيرات وإنتاج حلول داخلية يقبل بها الجميع، لابد من الوقوف على أطراف وعوامل الأزمة اليمنية، فالقرارات التي تعتمد على قراءة المشهد الداخلي فقط أو التعويل على المشهد الخارجي ستكون قراءات ناقصة لا تنتج تشخيصات كاملة ومنطقية وواقعية.

### تقاطع المشاريع

تشهد المنطقة تقسيماً جديداً أو ما يسمى بشرق أوسط جديد أو كبير أو غيرها من المسميات التي ستغير المنطقة وجغرافيتها وسترسم تحالفات جديدة وقوى جديدة.. ووفق هذه النظرية، فإن التغيير أو الفوضى الخلاقة تنصل إلى جميع الدول العربية ولن تكون دولة في منأى عنها، فبعد حرب العراق نشأت خلافات كبرى بين الفيل الأمريكي القائم على نظرية القوى والقطرة العسكرية تحت نظرية «الحرب الاستباقية» وبين الاتجاه الأوروبي الذي يرى ان